

افتتاحية العدد

غرفة زراعة الاردن



تضمن الجزء الخامس من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠٠٢ " البيئة المساندة والخدمات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية " توصية في مجال " تطوير مؤسسات وتنظيمات القطاع الخاص " بانشاء غرفة للزراعة في المملكة، ولقد انجزت اللجنة المختصة التي شكلها وزير الزراعة من مؤسسات قطاع الاعمال الزراعية مشروع قانون " غرفة زراعة الاردن " الذي رفع لدولة رئيس الوزراء للسبب في المراحل الدستورية اللازمة لقراره.

ان الحاجة الماسة لهذه الغرفة من اجل تمثيل ومشاركة قطاع الاعمال الزراعية للجهات الرسمية في تنمية و تطوير القطاع الزراعي وتنظيمه وتقوية البناء المؤسسي المنشود للقطاع الخاص. ان الوظائف المطلوبة من هذه الغرفة متعددة وتتنوع من ترخيص المهنة واصدار شهادات المنشأ الى المشاركة في وضع : السياسات ذات العلاقة والاتفاقيات التجارية الزراعية ووضع مواصفات المنتوجات في المعارض والمؤتمرات واعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع الزراعي و التدريب و غيرها. ان التطورات التي تشهدها الساحة الاقليمية والدولية في مجال الاتفاقيات ونقل الخبرات و المعلومات الزراعية تستوجب انشاء غرفة زراعة الى جانب غرفتي التجارة والصناعة لضمان الوجود الحقيقي للقطاع الزراعي و لقطاع الاعمال الزراعية في وطننا الحبيب.

بقلم المهندس

محمود الطيشي.